مصاير التشريعات النافذة

بين مبدأ ثبات الدستور وتغييره

دراسة مقارنة

الدكتورة

انتصار محمد علي العبيدي

دكتوراه في القانون الدستوري

المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع

Scanné avec CamScanner

المحتويات

ش ء	ش لا
المبحث التمهيدي: التعريف بالتشريع وبسمو الدستور	7
المطلب الأول: التعريف بالتشريع	8
الفرع الأول: تعريف التشريع	9
الفرع الثاني : أنواع التشريع	16
المطلب الثاني: التعريف بمبدأ سمو الدستور	30
الفرع الأول: تعريف مبدأ سمو الدستور	31
الفرع الثاني: أنواع السمو الدستوري	37
الفصل الأول : مقومات ثبات الدستور	49
المبحث الأول : طريقة وضع الدستور و أثرها على ثباته	50
المطلب الأول: الأساليب غير الديمقراطية لنشأة الدستور و أثرها على ثباته	50
الفرع الأول : طريقة المنحة و أثرها على ثبات الدستور	51
الفرع الثاني : طريقة العقد و أثرها على ثبات الدستور	54
الفرع الثالث : ألحركات الثورية والاحتلال الحربي و أثرهما على ثبات الدستور	56
المطلب الثاني : الأساليب الديمقراطية في نشأة الدستور و أثرها على ثباته	59
الفرع الأول : طريقة الجمعية التأسيسية و أثرها على ثبات الدستور	60
الفرع الثاني : طريقة الاستفتاء الدستوري وأثرها على ثبات الدستور	63
المبحث الثاني : صياغة الدستور و أثرها على ثباته	68
المطلب الأول : التعريف بالصياغة ألدستورية	69
الفرع الأول :مفهوم الصياغة الدستورية وأهميتها	70
الفرع الثاني : قواعد الصياغة الدستورية	72
الفرع الثالث : أنواع الصياغة الدستورية و أثرها على ثباته	88

Scanné avec CamScanner

ش ء	ش لا
المطلب الثاني : عيوب الصياغة الدستورية و أثرها على ثباته	79
الفرع الأول : الغموض في النصوص الدستورية و أثرها على ثباته	79
الفرع الثاني : تعارض النصوص الدستورية والقانونية و أثرهما على ثبات الدستور	83
الفرع الثالث : قصور ونقص نصوص الدستور و أثرهما على ثباته	88
المبحث الثالث : تعديل الدستور و أثره على ثباته	92
المطلب الأول: التعريف بتعديل الدستور و انواع الدساتير تبعا لطريقة تعديلها	93
الفرع الأول : معنى التعديل الدستوري	93
الفرع الثاني: الدساتير تبعا لطريقة تعديلها و أثرها على ثباته	96
المطلب الثاني : نطاق التعديل الدستوري و أثره على ثباته	104
الفرع الأول : السلطة المختصة بتعديل الدستور و أثرها على ثبات الدستور	105
الفرع الثاني : قيود تعديل الدستور و أثرها على ثبات الدستور	108
المبحث الرابع : القضاء الدستوري و أثره على ثبات الدستور	115
المطلب الأول : التعريف بالقضاء الدستوري	116
الفرع الأول : مفهوم القضاء الدستوري	116
الفرع الثاني: اسس وقيود القضاء الدستوري	119
المطلب الثاني : دور القضاء الدستوري في ثبات الدستور	121
الفرع الأول: طرق الرقابة الدستورية و أثرها على ثبات الدستور	121
الفرع الثاني : تفسير الدستور و أثره على ثبات الدستور	130
الفصل الثاني : تغيير الدستور و أثره على التشريعات النافذة	139
المبحث الأول : التعريف بتغيير الدستور	140
المطلب الأول : مفهوم تغيير الدستور ومبرراته	140

Scanné avec CamScanner

ش	ص	ش لا
الفرع الأول : تعريف تغيير الدستور		140
الفرع الثاني : مبررات تغيير الدساتير		144
المطلب الثاني : تمييز تغيير الدستور مما يشابهه من مصطلحات		148
الفرع الأول : تمييز تغيير الدستور من تعديله		148
الفرع الثاني : تمييز تغيير الدستور من تعطيله		151
المطلب الثالث : أساليب تغيير الدساتير والسلطة المختصة بتغييره		155
الفرع الأول : الأسلوب القانوني لتغيير الدستور		156
الفرع الثاني : الأسلوب غير القانوني لتغيير الدستور		151
الفرع الثالث : السلطة المختصة بتغيير الدستور		170
المبحث الثاني : أثر تغيير الدستور على التشريعات النافذة		178
المطلب الأول : أثر التغيير القانوني للدستور على التشريعات النافذة		180
الفرع الأول : أثر التغيير القانوني للدستور على الدستور السابق		181
الفرع الثاني : أثر التغيير القانوني للدستور على القوانين الأساسية والقوانين العادية والقرارات التنظيمية		184
المطلب الثاني : أثر التغيير غير القانوني للدستور على التشريعات النافذة		197
الفرع الأول : أثر التغيير غير القانوني للدستور على الدستور السابق		198
الفرع الثاني :أثر التغيير غير القانوني للدستور على القوانين الاساسية والعادية والقرارات التنظيمية		209
الفصل الثالث: التشريعات العراقية النافذة المتعارضة مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005		221
المبحث الأول : القوانين الجنائية النافذة المتعارضة مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ		223
المطلب الأول : أوجه التعارض بين نصوص قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ		224

Scanné avec CamScanner

ش ء	ش أ
الفرع الأول :انتهاك مبدأ المساواة	225
الفرع الثاني : انتهاك مبدأ عدم التعارض مع ثوابت الاسلام	231
الفرع الثالث : معارضة مبدأ حرية التعبير	239
الفرع الربع : انتهاك الحق في الحياة	242
المطلب الثاني : أوجه التعارض بين قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم (23) لسنة1979 المعدل ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	245
الفرع الأول : معارضة مبدأ الاصل في الإنسان البراءة	260
الفرع الثاني : المساس بمبدأ استقلال القضاء	262
الفرع الثالث : انتهاك حق الدفاع	254
المبحث الثاني: أوجه التعارض بين القوانين ذات الطابع الاجتماعي ودستور جمهورية العراق لسنة 2005	259
المطلب الأول: أوجه التعارض بين القانون المدني رقم(40) لسنة 1951 المعدل والدستور العراقي لسنة 2005 النافذ	259
الفرع الأول : الشريعة الاسلامية كمصدر ثان للقانون المدني	260
الفرع الثاني : النصوص المتعلقة بالفوائد الربوية	262
الفرع الثالث : النصوص المتعلقة بتقادم الدعوى المدنية	267
الفرع الرابع : النصوص المتعلقة بالمقامرة والرهان	269
الفرع الخامس : النصوص المتعلقة بكسب حق التصرف	271
المطلب الثاني : أوجه التعارض بين قانون الاحوال الشخصية العراقي رقم(188) لسنة 1959ودستور جمهورية العراق لسنة 2005النافذ	274
الفرع الأول : تعدد الزوجات والعقد خارج المحكمة	276
الفرع الثاني : الطلاق	280
الفرع الثالث : النفقة	285

Scanné avec CamScanner

ش ء	ش الا
الفرع الرابع : الوصية الواجبة	288
الفرع الخامس: الوكالة بالطلاق	293
المبحث الثالث : أوجه التعارض بين بعض القوانين والقرارات الاخرى النافذة ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	297
المطلب الأول : أوجه التعارض بين القوانين الضريبية النافذة ودستور جمهورية العراق لسنة 2005	297
الفرع الأول : تعارض قانون ضريبة العقار رقم (162) لسنة 1959 مع دستور العراق لسنة 2005 النافذ	298
الفرع الثاني: تعارض قانون ضريبة العرصات رقم (26) لسنة 1962 المعدل مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	303
الفرع الثالث : تعارض قانون ضريبة الدخل رقم(113) لسنة 1982مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	307
الفرع الرابع : تعارض قانون الكمارك رقم (23)لسنة 1984 المعدل مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	316
المطلب الثاني : أوجه التعارض بين بعض القوانين والقرارات الاخرى المتعارضة مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005	320
الفرع الأول : أوجه التعارض بين قانون هيئة دعاوى الملكية رقم (13) لسنة 2010 النافذ ودستور العراق لسنة 2005	321
الفرع الثاني : أوجه التعارض بين قانون هيئة النزاهة رقم (30) لسنة 2011 ودستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	326
الفرع الثالث : تعارض أوامر سلطة الائتلاف المؤقتة(المنحلة) مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	329
الفرع الرابع : تعارض قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل مع دستور جمهورية العراق لسنة 2005 النافذ	336
الخاتمة	343

Scanné avec CamScanner